شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

قضيّة الناشط خشّان في رقبة الحكومة والبرلمان

جميل ومهم أن تتحوّل قضية الناشط المدني في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي، باسم خزعل خشّان، إلى قضية رأي عام. عدم حصول هذا سيعني وجوب قراءة سورة الفاتحة على المجتمع المدني والرأي العام الذي سيتبدّى خانعاً ومستسلماً لطاعون الفساد.

ومن دون تنزيه القضاء تماماً ممّا تعاني منه سلطات الدولة الأخرى من عدم الإنصاف وحتى من الفساد الإداري والمالي وضعف الاستقلالية، فإن القضايا من نوع قضية خشان يتحمّل المسؤولية العظمى عنها الحكومة ومجلس النواب أكثر من السلطة القضائية.

السيد خشّان انتقد هيئة النزاهة، ولطالما انتقدناها وردّت على الانتقادات بما يُقنع أحياناً وبما لا يقنع في أحيان أخرى، وفي كل الأحوال لم نشعر بحساسية مفرطة منها حيال الانتقادات إلى درجة أن نرى في "الطبخ على نار هادئة" قذفاً وتشهيراً (لا عجب إن كانت الأمور قد انقلبت بين ليلة وضحاها، فنحن في بلد لم تعد الحاسبات الإلكترونية قادرة على عدّ عجائبه وغرائبه).

الحكم بالسجن في قضية رأي حكم جائر للغاية، حتى لو كانت مدة السجن أسبوعاً واحداً.. الدستور كفل للعراقيين حريّة الرأي، والرأي يُردّ بالرأي، فإن تجاوز وأحدث ضرراً ما يمكن أن يكون الردّ في أقصاه بالغرامة الماليّة.. هذا هو السائد في البلاد الديمقراطية في المشارق وفي المغارب.

وعلى أية حال فإن مسؤولية الحكم الجائر على خشان وأمثاله من أحكام الرأي، هي في رقبة الحكومة ومجلس النواب لأنهما مقصّران تقصيراً فادحاً في واجباتهما ومسؤولياتهما الدستورية. هذه الواجبات والمسؤوليات اقتضت منذ سنين إعادة النظر في قوانين نظام صدام وفي مقدمها قانون العقوبات.

ملايين العراقيين عارضوا نظام صدام وناضلوا في سبيل الخلاص منه بأي أسلوب وطريقة، ليس لخلاف شخصي مع صدام، بل لخلاف مع نظامه، والنظام، أي نظام إنّما يتجسّد في القوانين التي يضعها لإدارة الدولة والمجتمع، وصدام وضع قوانين على مقاسه بوصفه حاكماً دكتاتوراً.

عدم سعي الحكومات ومجالس النواب المتعاقبة منذ ٢٠٠٦ حتى اليوم لتشريع قوانين تُبطل قوانين الحقبة الصدامية وترك تلك القوانين لتبقى سارية المفعول، يضعان هذه الحكومات ومجالس النواب، بمَن فيها الحكومة الحالية ومجلس النواب الحالي، في خانة فلول نظام صدام، ويصحّ بالتالي الدعوة الى محاكمتهم والى إطاحتهم، فالدستور حرّم فكر وممارسات البعث الصدامي، وها هي الحكومات ومجالس النواب المتعاقبة تمارس ممارسات البعث الصدامي بتطبيق قوانينه الجارية في هذا العهد المفترض أنه ديمقراطي!

الحركة الاحتجاجية المتواصلة ضد الحكم الجائر في حقّ الناشط المدني باسم خزعل خشّان من أجل مكافحة الفساد الإداري والمالي، يتعيّن أن يتسع نطاقها ويرتفع مستوى أهدافها وشعاراتها الى حدّ المطالبة بإلغاء قوانين صدام كلها وتشريع قوانين جديدة تجسّد المبادئ والقيم والأحكام التي جاء بها دستور ٢٠٠٥، وإلا فلتوقف الدولة كلّ دعاية ضد نظام البعث وكل قدح وذم في شخص صدام حسين، ولتُلغَ هيئة المساءلة والعدالة، فصدام لم يزل حيّاً يُرزق ونظام البعث باق يجثم على الصدور بقوانينه التي تحكم بها محاكم العهد الجدّيد!

> الدستور كفل للعراقيين حريّة الرأي، والرأي يُردّ بالرأي، فإن تجاوز وأحدث ضرراً ما يمكن أن يكون الردّ في أقصاه بالغرامة الماليّة..

الخلافات تدور حول 68 مادة من أصل 142

ثالث برلمان يفشل بتعديل الدستور ويرحّله إلى الدورة المقبلة

قضت الخلافات الحادة بين القوى البرلمانية النافذة على كل مساعي وجهود إجراء تعديلات دستورية على 68 مادة خلافية خلال الدورة البرلمانية الحالية. كما ساهمت هذه الخلافات بتعطيل لجنة مراجعة الدستور التي أقرت قبل عامين.

□ بغداد / محمد صباح

ولم يبقَ وقت أمام البرلمان للمضي بهذا المشروع مع قرب إجراء الانتخابات التي صوت على إجرائها في أيار المقبل.

وتدور هذه الخلافات على صلاحيات رئيس مجلس الوزراء التي توصف بأنها مطلقة مقارنة بصلاحيات رئيسي الجمهورية والبرلمان، فضلاً عن تلك المتعلقة بالنفط والغاز، وتقاسم الموارد المالية، وقضية الجنسية والأحوال الشخصية.

وأرجأ بحث هذه النقاط والمواد إلى الدورة البرلمانية المقبلة من أجل منح هذه القوى السياسية والمكونات فرصة أخرى لضمان حسم هذه النقاط وتمريرها بالتوافق السياسي.

ويعزو عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب النائب فائق الشيخ علي لـ(المدى) أسباب تلكؤ لجنة مراجعة الدستور في الدورة البرلمانية الحالية إلى "الفساد السياسي والمحاصصة الطائفية والسياسية اللذين عطلا عمل هذه اللجنة".

وكان رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، قد دعا الكتل والشخصيات النيابية، في (الـ١٧ من تموز ٢٠١٦ الماضي)، إلى تقديم مرشحين لتشكيل لجنة تعديل الدستور، وأمهلها مدة أقصاها أسبوع لتقديم الأسماء والتصويت عليهم.

وغالباً ما يعرب مجلس النواب في بداية كل دورة برلمانية عن نيته إجراء تعديلات على فقرات الدستور، ولكن سرعان ما تنتهي بالفشل بسبب الخلافات بين كتله على بعض بنود الدستور، الذي كتب عام ٢٠٠٥ وحظي بتأييد ٧٠٪ من العراقيين.

ويضم الدستور الذي أقر عام ٢٠٠٥، عدداً من الفقرات الخلافية تصل إلى أكثر من ١٨ مادة، من أصل ١٤٢، وعلى الرغم من تشكيل لجنة نيابية في حينها، برئاسة نائب رئيس البرلمان همام حمودي إلا أنها لم تستطع حسم هذه النقاط.

وكانت هيئة رئاسة البرلمان العراقي، قد قررت تشكيل لجنة من ٢٧ عضواً تشترك فيها اللجنة القانونية في مجلس النواب، مع ممثلين منتخبين من قبل الكتل السياسية لمراجعة مواد الدستور العراقي واقتراح التعديلات اللازمة عليها.

وتحتاج النقاط المعدلة في الدستور إلى استفتاء من قبل عموم الشعب، وبحسب الدستور فإن من حق ثلاث محافظات نقض أي مادة دستورية.

ومن أهم المواد الخلافية في الدستور المادة ١٤٠ الخاصة بكركوك والمناطق المتنازع عليها، فضلا عن تلك المتعلقة بالنفط والغاز، وهناك مواد أخرى منها صلاحيات رئيس الجمهورية، وتقاسم الموارد المالية، وتقاسم السلطة، وقانون المحافظات، وقضية الجنسية والأحوال الشخصية.

وتمكنت اللجنة البرلمانية التي شكلها البرلمان السابق من إنجاز بعض الفقرات والمواد الخلافية في الدستور، لكنها أخفقت في تمريرها بالبرلمان وأجلت استكمال تعديلاتها إلى الدورة البرلمانية الحالية التي فشلت هي الأخرى في الاتفاق على تعديل هذه النقاط والمواد.

ووضع الدستور عام ٢٠٠٥، في ظل ظروف سياسية صعبة ومرتبكة ووسط مقاطعة أوساط شعبية لاسيما من المكون السني إلا أنه حظي بتأييد ٧٠٪ من العراقيين.

وبحسب الشيخ علي فإن "ثلاثة وثلاثين نائبا رشحوا إلى عضوية لجنة تعديل الدستور التي لم تتمكن من عقد اجتماع أولي لها بسبب الفساد السياسي والمحاصصة"، لافتاً إلى أن "رئيس البرلمان وفي ٥ جلسات متعاقبة دعا الكتل البرلمانية للإسراع بتقديم مرشحيها الى الجنة وحسم كل الخلافات".

وتلزم المادة ١٤٢ من الدستور طرح المواد الدستورية المعدلة من قبل اللجنة المعنية، دفعة واحدة على مجلس النواب للتصويت عليها، وتعدّ مقرّة بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء، ثم يكون الاستفتاء الشعبي ناجحاً بموافقة أغلبية المصوتين وإذا لم يرفضه ثلثا المصوتين في ثلاث محافظات أو أكثر.

وعقّدت هذه المادة إمكانية إجراء أي تعديل على بنود وفقرات الدستور ما لم يحصل إجماع وطني من كل مكونات وأطياف المجتمع العراقي على التغييرات التي ستطرأ على مسودة الدستور.

وعقب التصويت على الدستور سارع مجلس النواب في دورته الأولى ٢٠٠٥-٢٠٠٩ لتشكيل لجنة لتعديل الدستور برئاسة همام حمودي ـ وهو نائب رئيس البرلمان في الوقت الحالي ـ التي ضمت عضوية ٢٩ نائباً يمثلون جميع المكونات.

وقدمت هذه اللجنة التي ضمت في حينها جلال الدين الصغير، وسليم الجبوري، وفؤاد معصوم، وعالية نصيف، وعلي العلاق، وفرياد رواندزي في أيار عام ٢٠٠٧ قائمة بالتعديلات المقترحة، لكنها لم تمرر في مجلس النواب بسبب الاعتراضات التي أبدتها غالبية القوى والأطراف البرلمانية على هذه التعديلات.

وكان الخلاف بين التحالف الوطني وكتلة التوافق العراقية يتركز على توزيع السلطة، والثروة والفيدرالية، مما أدى إلى اتفاق الكتل السياسية على تأجيل تلك التعديلات إلى الدورات المقبلة للمجلس بموجب المادة ١٤٢ من الدستور.

وعلى مدار السنوات الأربع الماضية حاول عدد من النواب إعادة الروح الى لجنة مراجعة الدستور وقدموا طلبا موقعا من ٧٨ نائبا في شهر تشرين الثاني عام ٢٠١٤ والتقوا برؤساء الجمهورية والوزراء والبرلمان للإسراع في التصويت على تشكيل هذه اللجنة.

ويلفت النائب فائق الشيخ علي، وهو أحد النواب الموقعين على طلب تفعيل هذه اللجنة، إلى أن "النوايا كانت تركز على مراجعة كل بنود الدستور وتعديلها بسبب الملاحظات المتعددة التي أبداها نواب الدورة الحالية"، مشدداً على أن "هناك ٦٨ مادة من بنود الدستور بحاجة إلى تعديلات".

بدوره، يتحدث مقرر مجلس النواب نيازي معمار أوغلو، عن فشل لجنة مراجعة الدستور في الدورة البرلمانية الحالية، قائلا إنها "اختفت أسوة باللجان الاخرى التي شكلها البرلمان".

وأعتبر أوغلو ان "تعديل الدستور من أصعب الأمور، إذ تتضمن إعادة صياغة مواد دستورية هي بالأساس مواد خلافية بين القوى والمكونات".

وعادة ما يتم تشكيل اللجان المؤقتة في مجلس النواب وفقاً لأهواء وأمزجة الكتل السياسية التي ترشح ممثليها على أساس المحاصصة والتوافقات دون النظر إلى معيار الخبرة في المجال القانوني والدستوري وهو ما يعقّد التوصل إلى توافقات بشأن النتائج النهائية.

وبيّن أوغلو في تصريح لـ(المدى) أن "هناك مواد مفخخة في الدستور العراقي لا يمكن تعديلها في ظل الظروف والإزمات السياسية الحالية"، مؤكداً أن "الدستور مصاغ بطريقة تمنع التلاعب او التعديل بأي فقرة أو مادة".

ورغم فشل لجان برلمانية سابقة في إنجاز مهماتها بعد نحو ١٠ أعوام على إقرار الدستور العراقي الدائم حاول البرلمان في دورته الحالية إجراء بعض التعديلات لكنه فشل أيضا، ما يفسر صعوبة المهمة التي تحتاج الى توافقات سياسية.

ويكشف النائب التركماني أن "هناك خلافات حادة بين القوى البرلمانية على إجراء تغييرات على ثلاثين مادة من مجموع ٦٨ مادة خلافية"، واصفاً إياها بـ "المعقدة والصعبة في ظل وجود المادة ١٤٠ التي تكاد تكون من أكثر المواد خلافية".

ويؤكد أن "لجنة مراجعة الدستور اختفت وانتهت وباتت من الماضي وأجلت أعمالها للدورة البرلمانية المقبلة"، لافتا إلى أن "اللجنة التي كلفت بتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب أيضا فشلت وانتهت ولم تقم بالمهام التي أوكلت إليها".

من جانبه، يوضح رئيس لجنة العلاقات الخارجية عبد الباري زيباري أن "مشكلة البرلمان تتمثل في عدم تفعيل اللجان المؤقتة بسبب الخلافات بين الكتل والمكونات ما انعكس على أداء وعمل لجنة مراجعة الدستور التي توقفت عن مهامها".

وبين زيباري في حديثه لـ(المدى) أن "اية عملية لتعديل بنود وفقرات الدستور تتطلب اتفاقاً بين القوى السياسية بشكل مسبق على الفقرات والمواد وصياغتها قبل عرض الموضوع داخل مجلس النواب"، مؤكداً أن "الخلافات تدور حول صلاحيات الإقليم والسلطة التنفيذية والمادة ١٤٠".

من البنود الدستورية التي أجهضت التعديلات، هي المادة (١١٥) الخاصة بصلاحيات الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في المحافظات والأقاليم، بالإضافة إلى البنود المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية، وكذلك المواد المتعلقة بتوزيع الثروات النفطية، فضلاً عن المادة (٤١) التي تخص قوانين الأحوال الشخصية.

ويرفض الجانب الكردي إجراء أية تعديلات على المادتين (١٤٠و ١١٥) فيما تتمسك الكتل الشيعية بالصلاحيات الممنوحة لرئيس الوزراء وتعارض توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية.

ويتابع رئيس لجنة العلاقات الخارجية عبد الباري زيباري أن "هناك صلاحيات مطلقة لرئيس مجلس الوزراء مقارنة برئيس الجمهورية، ما يقتضي توزيعها بين الرئاسات الثلاث بشكل عادل من أجل الحد من الهيمنة على القرار العراقي الاتحادي".

جلسة مجلس النواب.. (أرشيف)

المناطق المحرَّرة مبكّراً شهدت ظهوراً جريئاً للمسلّحين

داعش شنَّ 440 تفجيراً وعمليّات اغتيال منذ إعلان تطهير العراق

□ ترجمة: المدى

انتهز داعش فرصته لإعادة تجميع صفوفه وشنّ هجمات في العراق وسوريا بعد إعلان البلدين تحرير أراضيهما من التنظيم الإرهابي.

ومنذ تشرين الأول الماضي عاود تنظيم داعش الإرهابي نشاطه بشن هجمات يومية في البلدين، وتجميع صفوفه لمعاودة محاربة قوات الجيش السوري في شمال غربي البلاد.

وفي ما يتعلق بالعراق فقد قالت صحيفة التايمز البريطانية، انه استناداً لمعلومات تمت مقارنتها من قبل مجاميع رصد في البلاد فقد وقع هناك ما يقارب من ٤٤٠ تفجيرا مع اشتباكات واغتيالات وعمليات خطف نفذها داعش في مناطق معروفة بكثرة تواجد مسلحي التنظيم فيها وذلك على مدى فترة ١٠٤ أيام حتى يوم ٢ شباط الحالي.

ويبدو أن التنظيم لديه تواجد قوي خصوصا في محافظة ديالى شرقي العراق ومناطق في محافظة الموصل وفي الانبار، حيث يعتقد أن زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي، يختبئ هناك.

وشن التنظيم خلال تلك الفترة المذكورة ١١٢ هجوماً باستخدام انتحاريين وسيارات مفخخة. وتضاعف معدل التفجيرات منذ بداية العام الحالي.

وشهدت مناطق احتفلت بانتصارات مبكرة ضد داعش بظهور جريء للمسلحين فيها من جديد.

ففي بلدة حمام العليل، التي استعيدت في تشرين الثاني ٢٠١٦، أنزل مسلحو داعش العلم العراقي فيها بتاريخ ٢٩ كانون الثاني وهددوا الأهالي بعدم رفعه مرة أخرى.

ويقول أهالي تلك البلدة الواقعة غرب الموصل إن تنظيم داعش أجرى استعراضاً عسكرياً في ٦ كانون الثاني ليظهر قوته في المنطقة.

ومنذ أن حدثت صدامات بين قوات البيشمركة والقوات المسلحة العراقية في تشرين الاول حول إعادة السيطرة على مدينة كركوك، كان تنظيم داعش الإرهابي يعمل على إعادة بناء قوته في العراق وسوريا.

ويقول المحلل أنطوني فرانك، من مؤسسة ماداكوفي Madacovi الخاصة بالاستشارات الأمنية: إن "العراق استطاع عبر ثلاث سنوات من التعاون مع حلفائه في قوات التحالف الدولي والبيشمركة وإيران، من تحويل كارثة ستراتيجية إلى نجاح عسكري. رغم ذلك فانه ما لم تتم معالجة الازمة السياسية الرئيسية في العراق، وبالتحديد التناحر الطائفي والفساد المستشري، عندها قد تتمكن قوى العنف والإرهاب التي خفتَ لهيبها من أن تتوهج من جديد".

وتمكن داعش من الرجوع الى أساليبه العدوانية البالية، فقد وقع هناك عدد من حوادث اغتيالات لمسؤولين محليين ورؤساء عشائر في عدد من المدن العراقية وكذلك حالات اختطاف مقابل فدية.

ويقدر عدد المدنيين الذين قتلهم داعش منذ أواخر شهر تشرين الأول بحدود ٣٩٠ مدنياً على الاقل وكذلك مقتل ١٤٢ منتسباً من مختلف القوات الأمنية في البلاد.

هناك ما يقارب ٧٠٠٠ جندي أميركي في العراق، ولكن في الوقت الذي تحولت فيه الحرب ضد داعش من معركة لأجل تحرير الأراضي الى جهد لاستتباب الامن في المناطق المحررة والحفاظ علية فقد تم سحب الكثير منهم خارج البلاد.

من جانب آخر فإن الولايات المتحدة تواقة لأن لا تكرر الخطأ الذي ارتكبته في ٢٠١١ عندما تسبب سحب قواتها من العراق بفراغ ملأته التناحرات الطائفية وظهور داعش بعد ثلاث سنوات من ذلك العام.

المتحدث باسم التحالف الدولي ضد داعش الكولونيل ريان ديلون، قال "كما لاحظنا في العام ٢٠١٤ ظهر تنظيم داعش كعدوّ مع انهيار للجيش العراقي".

وخلال خطابه الاول عن حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس ترامب في الكونغرس الاسبوع الماضي رحب خلاله بنهاية تنظيم داعش على أنه نجاح للسياسة الخارجية الاميركية.

وقال ترامب مخاطباً الكونغرس: "العام الماضي تعهدت بأننا سنعمل مع حلفائنا على محو تنظيم داعش من على وجه الارض، وأنا فخور الآن بعد مرور سنة أن أعلن بأن التحالف المشكل ضد داعش قد حرر ١٠٠٪ تقريباً الأراضي التي كان يسيطر عليها هؤلاء القتلة في العراق وسوريا".

مع ذلك لم يسلم ترامب بأن المسلحين قد تم القضاء عليهم نهائيا، مضيفا بقوله: "هناك المزيد من العمل أمامنا يتوجب علينا تنفيذه، سنستمر بحربنا ضد داعش لحين القضاء عليه وإلحاق الهزيمة به".

وكتب رئيس معهد الأمن القومي الأميركي ريتشارد سبنسر، قائلا إن تنظيم داعش غالباً ما كان يتغذى على الفوضى والأزمات الداخلية في البلدان التي ظهر فيها مثل العراق بعد الاحتلال، وسوريا أثناء الحرب الاهلية، وليبيا المقسمة. وأشار الى أن الوضع قد ازداد سوءاً بحيث انه حتى المشتركون في المعركة أصبحوا من الصعب أن يوضحوا ما يقومون به، أو مع أي جانب هم.. ظهور داعش الاخير بعد الهزيمة المفترضة التي لحقت به في العراق وسوريا هي ليست أكثر من فرصة أتيحت له نتيجة الغياب الحكومي.

في المناطق الصحراوية بين شرقي سوريا وغربي العراق تكون فيها سيطرة الحكومة المحلية ضعيفة.. رؤساء العشائر هناك يطالبون بالإصغاء لمطالبهم، وفي تلك المناطق العنيدة تكون فيها بعض الولاءات متقلبة.

عن: صحيفة التايمز البريطانية

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين
نائب رئيس التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون